المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

Impact factor isi 1.651

العدد الثالث والعشرون / شباط 2024

موقف الطرابلسيين من الدولة اللبنانية في عهد الانتداب (1920-1943).

The position of the Tripolitans towards the Lebanese state during the Mandate era (1920-1943).

أحمد محمد الزين
طالب دكتوراه في قسم التاريخ الاسلامي
جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

الملخص.

أثناء الحرب الكونية الأولى، كانت بريطانيا وفرنسا تعملان على أقسام النفوذ في المنطقة العربية في بلاد الشام والواحة، بموجب إتفاقية سايكس بيكو .

العامل الأساس الذي دخل الجو السياسي مع نهاية المرحلة العثمانية كان تصدي الشريف حسين بن علي لمهمة طرد العثمانيين من بلاد الشام، ووقوفه إلى جانب الحلفاء ضد الدولة العثمانية المسلمة .

مع إنتصار الحلفاء العام 1918 م، كانت ترتسم في أفق بلاد الشام , خريطة سياسية جديدة تقسم سورية إلى مجموعة من الدول، مما يشكل حالة جديدة للواقع السياسي في هذه المنطقة التب لم تعرف خلال الأربعماية سنة الأخيرة من تاريخها غير هيئة سياسية واحدة أعني بها الدولة العثمانية .

هذا الواقع السياسي الجديد، اتجه بالطوائف والجماعات الموجودة في المنطقة إلى مواقع ومواقف سياسية جديدة لم نكن نعهدها . فالمسلمون، السنة منهم تحديداً، ظلوا على ولائهم الضمني للدولة العثمانية، وعلى ولاء علني مستجد وهو الولاء للدولة العربية الوليدة والمتمثلة بسوريا تحت تاج الملك فيصل بن الشريف حسين، وقائد القوات العربية التي دخلت دمشق متحالفة مع الحلفاء .

أما في المناطق فقد كان لإعلان ملكية فيصل، والنظرة إلى سوريا مملكة عربية واحدة، صداه الإيجابي في المناطق الإسلامية وصداه المجانب في المناطق المسيحية . لهذا السبب راحت وفود من لبنان وتحديداً من القيادات المسيحية تذهب إلى إجتماعات مؤتمر الصلح في باريس مطالبة بكيان لبناني مستقل عن الإرتباط بسورية .

ما هو موقف طرابلس وقياداتها من هذا الحدث الكبير ؟

في العهد العثماني كانت طرابلس تضم ميناء يقع في وسط ساحل بلاد الشام، وكان بذلك الميناء الأهم بالنسبة للمدن السورية : حلب وحماة وحمص .

الكلمات المفتاحية : موقف ، الطرابلسيين، الدولة اللبنانية ، عهد الانتداب ، فرنسا .

Abstract

During the First World War, Britain and France were working on divisions of influence in the Arab region in the Levant and the Oasis, according to the Sykes-Picot Agreement.

The main factor that entered the political atmosphere at the end of the Ottoman period was Sharif Hussein bin Ali's response to the mission of expelling the Ottomans from the Levant, and his standing by the Allies against the Muslim Ottoman Empire.

With the victory of the Allies in 1918 AD, a new political map was drawing on the horizon of the Levant, dividing Syria into a group of countries, which constituted a new state of political reality in this region, which during the last four hundred years of its history had known nothing but one political body, by which I mean the Ottoman Empire.

This new political reality has led the sects and groups in the region to new political positions and positions that we were not familiar with. Muslims, Sunnis in particular, maintained their implicit loyalty to the Ottoman state, and a new public loyalty, which was loyalty to the nascent Arab state represented by Syria under the crown of King Faisal bin Sharif Hussein, the commander of the Arab forces that entered Damascus in alliance with the allies.

As for the regions, the declaration of Faisal's ownership and the view of Syria as a single Arab kingdom had a positive echo in the Islamic regions and a negative echo in the Christian regions. For this reason, delegations from Lebanon, specifically from Christian leaders, began going to the meetings of the reconciliation conference in Paris, demanding a Lebanese entity independent of ties with Syria.

What is the position of Tripoli and its leaders regarding this major event?

During the Ottoman era, Tripoli included a port located in the middle of the Levant coast, and it was the most important port in relation to the Syrian cities: Aleppo, Hama, and Homs.

ISSN: 2709-5312

Keywords: position, Tripolitans, Lebanese state, Mandate era,France.

موقف طرابلس من لبنان الكبير (1920-1926)

تمهيد:

إستطاعت فرنسا في ميسلون سنة 1920 ضرب الحركة العربية في مهدها قاطعةً على الوحدويين العرب حلمهم، ما أطلق يدها في تقسيم الجغرافيا السورية تبعاً لمصالحها، فأعلنت ولادة لبنان الكبير بعد ضم طرابلس إلى متصرفية جبل لبنان .

فسادت النقمة طرابلس على نحو أساس بعد تراجع دورها كمركز للحركة الإقتصادية والتجارية، ومرفأ للمدن السورية الشمالية، وتبعاً لإعتبارات إيديولوجية وسياسية واجتماعية رفضت الإنتداب وناضلت من أجل تكوين مملكة عربية سورية . لم يعترف الطرابلسيون بالكيان الجديد الذي اعتبروه خليقة فرنسية أدت إلى قطع صلاتهم السياسية بأبناء طائفتهم في مناطق سوريا، فرفضوا ربط أنفسهم به وقاطعوا الحياة العامة والمناصب الحكومية، كما رفضوا الإشتراك في إحصاء عام 1921، وفي الإنتخابات العامة وقرروا عدم المشاركة في صياغة الدستور اللبناني عام 1926، مع العلم أن بعض الشخصيات الطرابلسية سايرت الإنتداب وتعاملت معه إنطلاقاً من مقولة أن العين لا تقاوم المخرز معتمدين سياسة خطوة خطوة أو خذ وطالب.

أولاً : 1 - مراسلات غورو- مليران(1) .

يبدأ غورو برقياته التي يرد بها على مخطط ميلّران بطرح مسألة لبنان والمناطق والمدن التي يجب ان تضم اليه يشير أولا" الى طرابلس، فلا يوافق على رأي ميلّران في جعلها " كانتونا" " أو مستلحقة مستقلة بل يرى في أن تضم الى لبنان في إطار مشروع دولة لبنان الكبير، ويورد من برقيته الأسباب الموجبة لذلك : يقول: "منذ بضعة شهور أقترح هنا أن يجعل من طرابلس مستلحقة مستقلة" هذا الرأي كان قد أعلن امام تجمع سني وقد نال استحسانه، وكان من شأن ذلك أن يغوي في حينه ولا سيما أمام ضعف وسائل عملنا في سوريا وفي وقت كان نفوذ الأمير فيصل في ذروته ""إضافة الى ذلك كان مطلب استقلالية طرابلس الشام هو مطلب أنصار الأمير فيصل على اعتبار ان ذلك قد يسمح ضمناً بالارتباط بدمشق، وكانت فكرة الحاق طرابلس بلبنان تثير آنذاك أيضا" شكوك المسلمين لأنه يلغي كل فرصة للارتباط بمملكة دمشق التي تأمل بدورها أن تكون طرابلس منفذها على البحر " (2).

---

1 – ألكسندر ميلران رئيس وزراء فرنسا 20كانون الثاني 1920-24 أيلول **1920**

_ هنري غورو Henri Gouraud المندوب السامي للانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا 1920-1923، تولى اعلان دولة لبنان الكبير في أول أيلول في قصر الصنوبر في بيروت سنة 1920 .

2- وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 238.

ISSN: 2709-5312

يفسر غورو موقف "دي كاي" الذي أوصى للحكومة الفرنسية بهذه الفكرة فيقول: "انها ذكرى تلك الفكرة التي سمحت للسيد "دي كاي" ان يقول لسعادتكم ان طرابلس الشام لا ترغب في الالتحاق بلبنان الكبير، لكن اختفاء الأمير قد عدّل كليا" شكل المسألة، وبصورة خاصة أنقص حماسة هذه المطالب وأهميتها. "ان مسلمي طرابلس الشام يقبلون اليوم طوعاً الارتباط بلبنان الكبير على ان يحافظوا على استقلال اداري من السهل ان تضمنه لهم "، "يكفي أن تشكل مدينه طرابلس –الشام بحد ذاتها مجموعة ادراية مستقلة في محافظة هي مركزها وتتألف من الأقضية التالية: عكار، زغرتا، البترون ". ويضيف غورو "يعني ذلك على وجه الاجمال تطبيق مبدأ المستلحقة المستقلة على القاعدة ذاتها التي تتصورها الحكومة لكن في إطار لبنان لا في إطار تبعيتها المباشرة للدولة الفدرالية السورية".

يستمر غورو في برقياته المتتابعه التي تحمل تاريخ 13 اب 1920 عرض الأضرار التي تنتج من اقتراح الرئيس ميلّران جعل طرابلس مستلحقة في فدرالية سورية فيقول:

" ان المفهوم الذي يتصوره سعادتكم يترتب عليه ضرر كبير وهو اننا نجازف بان تمارس سورية الداخلية على التجمع الطرابلسي تأثيرا" دينيا" وسياسيا" جاذبا" تندفع نحوه، على كل حال نزعات هذا المجتمع وهي نزعات يجب تجنبها صونا" لمصالحنا."

بالمقابل يعرض الجنرال غورو حسنات ضم طرابلس وملحقاتها فيقول :

" ينبغي ألا ننسى أيضا أن المدينة ومنطقتها بعامة تشملان تجمعات مهمة من الأرثوذوكس والموارنة بحيث أن إلحاق المدينة مع أراضي عكار وحمص التابعة لسنجق طرابلس ولبنان يترجم نفسه مد هذه الدولة بحوالي 67 ألف مسيحي مقابل 57 ألف مسلم سني " " ومن جهة أخرى من الواجب أن نعطي بصورة أكيدة للدولة اللبنانية التي ترتبط مصالحها بصورة لا تقبل الفصل بمصالحنا أكبر قدر ممكن من الإمتداد والقوة المنسجمين مع الضرورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي لا يتعارض أي منها مع ضم طرابلس الشام إلى لبنان " .

ومن جهة نظر إقتصادية إن ضمها إلى لبنان لن يمنعنا من أن نؤمن لسوريا الداخلية عبر سهل عكار والخط الحديد لحمص منفذاً طبيعياً على البحر، إن ما منعنا من ذلك سابقاً هو اعتبارات سياسية زالت مع زوال فيصل (1) .

1- وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 239.

ينهي غورو برقيته المؤرخة في 13 أغسطس بما يلي : "إني أطلب اليوم من سعادتكم بشكل خاص ومُلح أن تسمحوا لي ضمن الشروط المذكورة آنفاً بإعلان دولة لبنان الكبير في وقت قريب جداًوجعل بيروت عاصمته وطرابلس الشام ملحقة به، إن هذه الترضية التي نقدمها إلى أصدقائنا اللبنانيين سيكون لها بالضرورة نفع كبير إذ ستسمح لنا بأن نقوم نحو تقسيم أفضل لوسائل عملنا وذلك بإلغاء "المنطة الغربية" التي لم يعد لها مبرر تحت الإنتداب منذ دخولنا إلى دمشق...." .

"إني عازم على أن تكون بداية العمليات حذف المنطقة الغربية وإعلان دولة لبنان الكبير في 15 أغسطس" (1). وفي 19 آب\أغسطس يرسل غورو سلسلة برقيات يُلح فيها على ضرورة إعلان دولة لبنان الكبير إذ يقول : " ‘إن العرائض والمظاهرات تتضاعف معبرة عن الرغبات الشعبية ذات الطابع الُملح والعام التي تؤيد قيام دولة لبنان الكبير"(2).

إن مجموعة البرقيات التي تبادلها المفوض السامي في سوريا ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي قبل أيام أو أسابيع تعكس سجالاً خصباً من جهة التعبير عن أهداف السياسة الفرنسية في السيطرة على سوريا، وهي أهداف تبدو فيها بشكل واضح غلبة عناصر " الضبط " السياسي على عناصر " الوحدة الاقتصادية " لسورية، وعلى عناصر التحديث التي أشار ودعا إليها خبراء ورجال الاقتصاد الفرنسي

و"المشروع الإداري" وإن اختلفت أشكاله الجزئية (عدد الدول) بين وجهتي نظر غورو وميلران،

فإن الهدف الذي كان يتحكم ب"المشروع" بوجهتي النظر الفرنسيتين الرسميتين هو الإستفادة

السياسية القصوى من معطيات الأمر الواقع، واستخدام هذه المعطيات في مخطط ضبط الوضع والسيطرة عليه، ومن هذا التركيز على الطوائف وخصوصيتها والأقاليم والمدن وتركيبها السكاني الداخلي ومصالحها الاقتصادية، وكل هذا قام على التوجس من شكل التحرك المعارض لأي فئة ذات نزعة توحيدية أو معادية للسيطرة الفرنسية لإلغائها أو تطويرها .

(إلحاق طرابلس بلبنان : صيغة غورو أو إعتبارها مدينة مستقلة : صيغة ميلران)

1- وجيه كوتراني، المرجع السابق، ص 239 .

2- المرجع السابق، ص 240.

وما حصل بالفعل في موضوع هذا التنظيم وفي السجال الفرنسي الرسمي هو التالي : أعلنت دولة لبنان الكبير في أول أيلول \سبتمبر 1920 وشملت "لبنان القديم" بعد أن ألحقت بها أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا وصيدا وصور ومرجعيون وطرابلس الشام وعكار وجُعلت العاصمة بيروت . (1)

2 ـ قضية لبنان الكبير في المحافل الدولية

بين دعاة الوحدة العربية والوحدة السورية نشطت فئة لبنانية تدعو إلى فكرة لبنان الكبير، وذلك عبر ضم المدن الساحيلة والأقضية الأربعة إلى أراضي المتصرفية، وهي التي اصطلح على تسميتها بلبنان الصغير، وقد وجد دعاة هذه الفكرة دعائم مشروعهم في الخريطة التي رسمتها هيئة أركان

الجيش الفرنسي الذي احتل جبل لبنان على إثر أحداث 1860 ولا يزال أصلها محفوظ في محفوظات هيئة الأركان العامة في باريس، ويبدو أن بعض الشخصيات اللبنانية كالبطريك إلياس الحويك والرئيس إميل إدة وسواهما وقد استحصلوا عل نسخ منها بمساعدة بعض الفرنسيين الذين روجوا لمشروع لبنان الكبير(2).

3 ـ دولة لبنان الكبير وعقدة القهر عند المسلمين

كانت موقعة ميسلون ضربة قاسية وجهتها فرنسا للتيار الوحدوي العربي، حيث أفسحت المجال أمام فرنسا لرسم خريطة البلاد السورية بما يتناسب مع مصالحها، كان أول ما فعل الفرنسيون توسيع حدود جبل لبنان فبعد ضم الأقضية الأربعة في 3 آب 1920 أصدر المفوض السامي في 31 آب 1920 القرار رقم 318 الذي نص على إنشاء دولة لبنان الكبير .

في الأول من أيلول أعلن غورو دولة لبنان الكبير وفي حفلة جرت في قصر الصنوبر حضرها البطريك الياس الحويك والمفتي مصطفى نجا إضافة إلى حشد من كبار الموظفين والأعيان، إن السلطات الفرنسية كانت تريد أن تظهر هذا الحدث وكأنه نتيجة لرغبة جميع السكان بما فيهم أهالي المناطق الملحقة بلبنان، ولهذا كانت حريصة على مشاركة هذه المناطق ولو اقتضى الأمر استعمال باخرتين لنقل الطرابلسيين إلى بيروت لحضور الإحتفال (3).

1- وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص : 240 .

2- المرجع السابق، ص : 270.

3- موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 58.

في خطابه حرص الجنرال غورو على التأكيد بأن المسلمين كما المسيحيين موافقون على فصل لبنان عن سوريا، وبصدد إستغلال الفرنسيين للخوف المسيحي كان تذكير الجنرال غورو بوجود عدو قريب على الحدود، كان لفرنسا فضل القضاء عليه " منذ خمسة أسابيع أحيا الجنود الفرنسيون آمالكم عندما قضوا خلال معركة دامت صبيحة يوم على القوة المؤذية التي كانت تنوي إخضاعكم....." (1).

إن لبنان الكبير كما أعلنه في خطابه الجنرال غورو إمتد من النهر الكبير إلى حدود فلسطين ومن قمم السلسلة الشرقية حتى البحر المتوسط، فشمل متصرفية جبل لبنان التي حددها النظام الأساسي سنة 1864 وأقضية بعلبك وراشيا وحاصبيا والبقاع كما شمل المدن التالية طرابلس بيروت صيدا وصور. هذا على الصعيد الجغرافي.

أما على الصعيد الديموغرافي فقد حصل تحول أساسي ترك أثراً بارزاً في الحياة السياسية، فعدم التجانس الطائفي إزداد بروزاً ولم يعد للطائفة المارونية التفوق العددي الذي كان لها في المتصرفية في

حين إزدادت نسبة السكان المسلمين نتيجة لضم مناطق إلى دولة لبنان الكبير غالبية سكانها من المسلمين، وهذا ما زاد في تعقيد المشاكل الطائفية .

ففي العام 1920 حصل تغيران مهمان : الأول زيادة مساحة لبنان ستة آلاف كيلومتر مربع، والثاني تبدل التوازن الطائفي، ففي جبل لبنان كانت الغالبية العظمى من المسيحيين وأكثرية هؤلاء من الموارنة، أما في المناطق التي ألحقت بالجبل فغالبية السكان كانت من المسلمين السنة والشيعة (2) .

إن رفض الواقع الجديد جاء من جانب المسلمين خاصة سكان المناطق التي ألحقت بجبل لبنان فبالنسبة لهؤلاء كان لبنان الكبير دولة مصطنعة خلقها الموارنة وفرنسا، لذلك رفضوا الإنتداب الفرنسي وناضلوا من أجل تكوين مملكة عربية سورية .

1- موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 86 .

2- عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، 1991، ص 111.

لقد إرتكزت معارضة المسلمين لقيام دولة لبنان الكبير على عوامل إيديولويجية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية، وألحوا على المطالبة بضم مناطقهم إلى سوريا، وتعبيراً عن هذه المعارضة رفضوا الحصول على الهدية اللبنانية، كما رفضوا المشاركة في الحياة السياسية وامتنعوا عن قبول الوظائف العامة في دولة لبنان الكبير .

كان مسلمو المناطق التي أُلحقت بجبل لبنان سنة 1920 مرتبطين بسكان المدن السورية بروابط إجتماعية وإقتصادية وسياسية، فطيلة السنوات الأولى للإنتداب إستمرت معارضة المسلمين للوضع الجديد (1) . كانت الدولة الجديدة بالنسبة للأكثرية الساحقة من المسلمين في لبنان خليقة فرنسية مصطفة تفتقر إلى الأسس المعنوية والقانونية، ومسؤولة عن قطع صلاتهم السياسية بأبناء طائفتهم في مناطق سوريا الداخلية، ومسؤولة أيضاً عن خسارتهم لامتيازاتهم السابقة والتي تسبب فقدانهم لها بضيق إقتصادي .

وقد رفض المسلمون ربط أنفسهم بالدولة الجديدة، فقاطعوا الحياة العامة ونفروا من المناصب الحكومية، وكانت معارضتهم شديدة لدرجة أنهم رفضوا التعاون حينما قرر الإنتداب إجراء إحصاء رسمي في العام 1921، بغية التثبت من حجم كل طائفة والتحضير لإنتخابات مجلس تمثيلي، وفي هذه الفترة أحجمت أكثرية المسلمين أيضاً عن الإشتراك في الانتخابات العامة لإختيار أول مجلس نيابي، كما أنهم رفضوا تسجيل أنفسهم لبنانيين، وللتغلب على تحفظات السكان المحليين المسلمين أذعنت السلطات الفرنسية للضغوط وأصدرت لهم بطاقات هوية لم تحدد مواطنيتهم وبقيت الحالة كذلك حتى العام 1926 (2) .

بدت مدينة طرابلس كشوكة في حلق فرنسا نظراً لصوتها المسموع عربياً، وبفضل وحدة أهلها وتجانسهم وكثرتهم وإمكانياتهم الاقتصادية فاستعملت سلاح التفرقة ودعم وتغذية بعض المؤيدين لها، وحين أعلن في عام 1920 الكيان اللبناني الجديد، بعد ضم طرابلس إلى جبل لبنان مع بقية المناطق الأخرى، لم يسألها رأيها ولا إستفتى أهلها بل سلخها بالقوة ليضمها إلى محيط آخر، قاومت وتظاهرت وقاتلت ولم ترغب طرابلس أن تكون مجرد قطعة أرض ممتدة لمساحة ما لذلك لم تهضم العيش في الكيان الجديد .

1- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 113.

2- موسى ابراهيم، المرجع السابق، ص 91.

كان لبنان الكبير المزعوم أشبه برجل أجنبي يعتمر "البرنطية" الفرنسية ويتحدث باللغة الفرنسية ذي عادات وتقاليد عجيبة غريبة، أما طرابلس فكانت أشبه بالفتاة المخطوبة أو المخطوفة لهذا الرجل فلاحة شرقية تركية، تلبس دشداشة شامية، ويعتمر والدها الطربوش الأحمر التركي . لم ترض عن دولة لبنان الكبير ولم تستسلم له وظلت في كل مناسبة تظهرغضبها وثورتها وعصيانها وظل هو على إعتقاده أنها ضرورة لا بد منها .

في الماضي كان الفرنسيون قد بدأوا بنقل نشاطهم التجاري من طرابلس إلى بيروت تدريجياً، بعد الصدامات بينهم وبين أهل طرابلس حوالي عام 1883، أيقنوا أنهم لن يستطيعوا ضمان التعامل التجاري كما كان في الماضي، فقاموا بالتخطيط لإنشاء مرفأ في بيروت منافس لمرفأ طرابلس بتواطؤ مع الحكومة العثمانية نفسها التي باتت لا تملك من أمرها شيئاً، وأجبروها على تخصيص قسم كبير من عائدات مرفأ طرابلس لإنشاء مرفأ بيروت ولمدة عدة سنوات متتالية، بالإضافة إلى رساميل فرنسية وأوروبية وأموال من البنوك العثمانية (1).

وصل الفرنسيون بيروت بدمشق بواسطة سكة حديد حديثة وضموا كل ما يمكن ضمه من قرى ودساكر وأراضٍ لتصبح فيما بعد بيروت الكبرى .

كانت بيروت في مطلع القرن التاسع عشر لا يتجاوز عدد سكانها ستة آلاف نسمة مقابل خمسة عشر ألف نسمة تقريباً لعدد السكان في طرابلس، وفي أواخر القرن التاسع عشر، حوالي عام 1876 م بلغ عدد سكان بيروت حوالي ثمانين ألفاً، وفي عام 1908 صار عدد سكانها حوالي 150ألفاً بينما كان عدد سكان طرابلس أربعين ألفاً .

لم يكن لطرابلس قبل الإنتداب الفرنسي أي نشاط سياسي يذكر، لكنها مع دخول الفرنسيين وإلحاقها بجبل لبنان لتشكل دولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو، أصبحت طرابلس "بعبع الجمهورية"

على حد وصف إسكندر رياشي، فلا يكاد يمر يوم إلا وتتظاهر طرابلس وتحتج على إلحاقها بلبنان (2) .

1- محمد سنجقدار، المرجع السابق ص، 58-59 .

2- غسان حليمي، المرجع السابق، ص 40 .

عند الحاق طرابلس والأقضية الأربعة (1) . ضمت إلى متصرفية جبل لبنان المتصرفية مدينة طرابلس وسهل البقاع رغم احتجاج سكانها الداعين إلى الوحدة مع سوريا، كان رد الفرنسيين أن عاملوا تلك المناطق كمواطنين من الدرجة الثانية " فالضرائب هناك كانت أكثر إرتفاعاً من الضرائب في جبل لبنان، وإدارة حصر التبغ تختلف إمتيازاتها أيضاً فيها، كذلك تفرض الرسوم الضريبية على المواد الغذائية الأولية كالملح والسكر وغيرها، فبقيت المناطق المضمومة في موقع الوسط بين سوريا ولبنان إذ انتزعت من الأولى دون أن تعتبر فعلياً مناطق لبنانية أصيلة (2) .

ظلت حكومات العهود الإستقلالية تنفق ثلثي الميزانية العامة على بيروت وجبل لبنان تاركة الثلث الباقي لكل المحافظات الفقيرة الأخرى، أما طرابلس فكانت محرومة كلياً من الجامعات والمستشفيات المتخصصة والقرار الإداري المركزي، وكان تلميذ البروفيه بحاجة إلى تقديم إمتحان شفهي في بيروت، ومعظم المعاملات الرسمية بحاجة إلى توقيع بيروت، وكذلك معظم الترقيات والعطاءات والإلتزامات والقوانين والتدابير (3) .

ظهرت التيارات الحزبية في طرابلس على شكلها وتوجهها الجديدين بعد إعلان لبنان الكبير وبعد التفتيش عن الوجهة التي على اللبنانيين التوجه نحوها، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخهم السياسي ظهر أولاً الحزب الشيوعي اللبناني في نهاية العشرينات على شكل مطالب لتحسين الوضع الاقتصادي في المدينة، بالإضافة إلى معاكسة الإنتداب وتظاهرة ضد الإستعمار، ومن ثم الحزب السوري القومي والقومي الاجتماعي فيما بعد .

وجد الكثيرون من الطرابلسيين مثقفين ووجهاء في هذا الحزب وسيلتهم التي من خلالها يمكن أن يصلوا إلى إلحاق طرابلس بالداخل السوري، إذا لم يكن بالإمكان إدخال لبنان بأكمله في البلاد السورية على ما تقول مبادئ هذا الحزب . وقد انضم إليه كثيرون من أهم عائلات طرابلس منها :

المقدم – الميقاتي – الذوق – زيادة – المغربي – العمادي صافي – فتال – البابا – جباخنجي – سوق وغيرهم .

ISSN: 2709-5312

1- بعلبك والبقاع الغربي وحاصبيا وراشيا .

2- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي 1914 – 1926، دار المطبوعات الشرقية، الطبعة الثانية، بيروت1984 ص 47 .

3- محمد سنجقدار، المرجع السابق، ص 62 .

على أي حال ظهرت الأحزاب المحلية في المدينة باسم العروبة والوطنية والقومية، وقد ظهرت إما للتعبير عن الهوية العربية للمدينة والإيحاء بالعمل على ترسيخها، أو للرد على بعض الأحزاب العقائدية أو لنصرة المتقدم من وجهاء المدينة ودعم توجههم السياسي وتكريس مرتبة الزعامة فيها، أو كمحاولة لتأسيس زعامة جديدة باسم العروبة والوطنية والقومية .

لا شك أن ظاهرة الأحزاب المحلية في طرابلس ملفتة، لقد ظهر للكثيرين من دارسي هذه الظاهرة في طرابلس أن العمل السياسي إن كان محلياً أو وطنياً أو عربياً يتطلب من العاملين أنفسهم في المدينة تشكيل أحزاب خاصة بهم، لذلك ظهرت أحزاب على هذا المستوى ولم تبارح المدينة (1).

إعترض القوميون العرب على لبنان الكبير الذي كان قد أعلن بحسب إعتقادهم من دون الأخذ في الإعتبار تطلعات معظم سكانه، وسادت النقمة طرابلس على نحو أساس وخصوصاً لدى مقارنة الطرابلسيين أوضاع مدينتهم تحت الإنتداب الفرنسي بالمرحلة السابقة التي كانت مركزاً لواحدة من الولايات الأربع السورية، إن تراجع طرابلس مركزاً للحركة الاقتصادية والتجارية ومرفأ للمدن السورية الشمالية والعراق زاد من استعداد الطرابلسيين للإرتباط بالداخل بدلاً من الإرتباط بلبنان (2).

فبالنسبة لقضية طرابلس خاصة وهي بأغلبيتها كانت تطالب بالعودة إلى سوريا والتي ترصد الفرنسيون تحركاتها وقدروا خطورتها، ولهذا كان الفرنسيون يقاومون الوطنيين في طرابلس الذين يريدون الإنضمام إلى سوريا ويدفعونهم إلى معارضة هذا الإنضمام (3).

عندما صدر قرار غورو تشكيل لبنان الكبير شعرت طرابلس أنها وقعت في الفخ ورفضت الإعتراف بانتسابها للدولة المستحدثة، وكان يُقال " إن إلحاق طرابلس به كمن يرفع شرواله الأسود بورق التين الأخضر فلا الشروال سيصبح شجرة ولا الشجرة ستصبح شروالاً " .

1- مها كيال و عاطف عطية، المرجع السابق، ص 38-39 .

ISSN: 2709-5312

2- رغيد الصلح، لبنان والعروبة الوطنية وتكوين الهوية، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

3- عبد الرحمن البيطار، الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي، اليمامة، حمص، الطبعة الأولى، 1996، ص107.

إن الذاكرة الشعبية بما لديها من تراث مخزون في العقول والعادات والتقاليد والأمثال والأمكنة وغيرها الكثير، لا يمكن أن تنسى تاريخها بمجرد شطحة قلم أو رسم خريطة أو سن قانون أو تدبير ما (1).

بدأت الهوة الفاصلة بين المسلمين والدولة المنتدبة تتسع عندما تعدى الخلاف القضايا السياسية ليلامس القضايا الدينية والإسلامية، الواقع أن المندوب السامي الفرنسي في بيروت إتخذ في 2 – 3 – 1921 القرار رقم 752 القاضي بتكوين جهاز فرنسي – لبناني مكلف بمراقبة الأوقاف والجمعيات الإسلامية .عين الجنرال غورو شفيق الملاك من علماء طرابلس مراقباً عاماً، وبعد الإحتجاجات والشكاوى وجدت فرنسا نفسها مرغمة على التراجع وتقديم إعتذارها إلى المسلمين المعترضين .

يبدو أن بعض العائلات الإسلامية، بما فيها عائلات طرابلسية، كانت تحاول التسليم بلبنان الكبير شرط أن تعم عدالة قانونية جميع اللبنانيين، وكان سنة طرابلس قد امتنعوا عن تحمل مسؤوليات سياسية وإدارية في دولة لبنان الكبير (2).

ويشكو المسلمون أيضاً حرمانهم المكاسب والمشاريع حيث تنال الطوائف المسيحية حصة الأسد، فالإنتداب يعمل على تنمية المناطق المسيحية في الوقت الذي تعاني فيه مناطقهم من التخلف والحرمان، يلاحظ أثر العامل الاقتصادي في رفض المسلمين للكيان الجديد فالمناطق الملحقة فصلت عن عمقها الاقتصادي الحيوي ما عرّضها لأزمات إقتصادية (3).

هذا وكانت فرنسا وأدواتها في بيروت تستشهد دائماً بأقل الأحداث خطورة في طرابلس لتؤكد أن هذه المدينة غير مؤهلة ومتخلفة وقاسية، ولا تؤمن بالدولة اللبنانية، وتحن دائماً إلى الإنفصال والإلتحاق بالديار العربية والإسلامية والشامية خصوصاً (4).

1- محمد سنجقدار، المرجع السابق ص 57 .

2- هدى رزق، المرجع السابق، ص116.

3- رغيد الصلح ، المرجع السابق، ص 95 .

ISSN: 2709-5312

4- محمد سنجقدار ، المرجع السابق، ص 64.

4 ـ مذكرة عام 1923 تطالب بالوحدة السورية .

بمناسبة تعيين الجنرال ويغان(1) مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان خلفاً للجنرال غورو، قدمت إليه مذكرة موقعة من أعيان مدن الساحل (بيروت طرابلس صيدا صور) بالإضافة إلى أعيان بعلبك، تطالب بالإنفصال عن متصرفية جبل لبنان والوحدة مع سوريا على قاعدة اللامركزية، لقد استند الموقعون من طرابلس على المذكرة للحقيقة التالية : إن فصل طرابلس عن سوقها الداخلي أحدث فيها أزمة إقتصادية، كل ذلك بسبب التقسيم الإداري الغريب الذي لم يقصد به سوى إكرام أهل متصرفية جبل لبنان ليكونوا حكاماً (2) .

قبيل الحرب العالمية الأولى ظهر على المسرح السياسي من الباب الديني عبد الحميد كرامي بإعتباره مفتياً ومن بيت إفتاء ووجاهة وغنى، جعلت المواصفات الآنفة من عبد الحميد كرامي الشخصية المنظورة والمقبولة في طرابلس لحظة إنتهاء الحرب العالمية الأولى وإعلان الحكومة العربية في دمشق برئاسة الأمير فيصل، وتهليل كبير من السياسيين والعامة على حد سواء، وكان أن إختير عبد الحميد حاكماً على المدينة .

وتشاء الأحداث أن تنقطع الطريق على حلم الثائرين العرب بإنشاء دولتهم المستقلة على يد حلفائهم بالذات، ذلك أن السلطات الفرنسية ضربت الحركة مركزياً في ميسلون، وأقالت عبد الحميد كرامي إقليمياً من مركز حاكمية طرابلس ومن منصب الإفتاء أيضاً . على أي حال خلفت هذه الحادثة عداءً مستحكماً بين عبد الحميد كرامي الذي بدأ في ترسيخ زعامته على أساس المجابهة السافرة للفرنسيين من جهة، وفي تجسيد تمثيله للطرابلسيين في مطالبتهم بحقوقهم التي تتضمن المطالبة الصريحة بالإنضمام إلى سوريا، ورفض الإنتماء إلى دولة لبنان الكبير ورفض الإنتداب من جهة أخرى .

إن رفض تعامل عبد الحميد كرامي مع الفرنسيين والإنتداب أدى إلى إنكفاء دوره في المدينة مؤقتاً على الأقل، ذلك أن هذا الرفض جاء متزامناً مع سياسيين آخرين طامحين إلى لعب أدوار مركزية في المدينة، وجد هؤلاء فرصة للبروز والشهرة من خلال تعاونهم مع سلطات الإنتداب يحفزهم للقيام بذلك مبدأ "خذ وطالب" معتبرين أن السلبية لا تقدم شيئاً .

1– مكسيم ويغان : مفوض سامي فرنسي على لبنان وسوريا، 9 أيار 1923- تشرين الثاني 1924

2- موسى إبراهيم ، المرجع السابق، ص 94 .

من هؤلاء حسين الأحدب الذي لم يرفض منصب حاكمية طرابلس، وعثمان علم الدين الذي قبل تعيينه في المجلس الإداري للبنان الكبير، وتعاون خيرالدين عدرة مع سلطات الإنتداب من خلال قبوله تعيينه رئيساً لبلدية طرابلس، ونور علم الدين رحب بتعيينه رئيساً لبلدية الميناء، على أثر فوز الميناوي نور علم الدين عن نيابة طرابلس في المجلس التمثيلي سنة 1922، أقنع هذا الفوز عبد الحميد كرامي

أن البقاء على هامش الحياة السياسية في المدينة والإكتفاء بالموقف السلبي يُخلي المكان للطامحين الجدد، فقرر اسئناف المشاركة في الحياة السياسية، وإن بطريقة غير مباشرة فدعم مرشحين من أخصامه لقطع الطريق على نور علم الدين خصمه السياسي ومشروع الزعيم الجديد(1).

إن عدداً من شخصيات المدينة سايروا الإنتداب الفرنسي وأيده، أوعلى الأقل سكتوا عنه، ورضوا بالدولة الجديدة كالشيخ محمد الجسر وأمين عز الدين والشيخ كاظم ميقاتي والشيخ عبدالله النهري (المؤذن) وغيرهم، وما لبثوا أن تولوا مناصب في الدولة فعين الشيخ الجسر رئيساً لمحكمة الجنايات، ثم تدرج في المناصب إلى أن صار رئيساً لمجلس النواب بعد ضم المجلسين، كما تولى الشيخ أمين عز الدين القضاء الشرعي في طرابلس، والشيخ عبدالله النهري (المؤذن) وظيفة قاضٍ في إحدى المناطق. تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء كانوا، ومن ماشاهم، يتعرضون للقدح والذم من قبل أهل المدينة الذين كانوا لا يوفرون مناسبة للإساءة إليهم (2) .

وعند اجتماع المجلس النيابي الجديد في جلسة 19 – 5- 1926 قدم عمر الداعوق نائب بيروت الإحتجاج التالي : لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون إستفتاء أهلها، نحتج على المادة الأولى من القانون الأساسي، ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير، وجعلها حكومة مستقلة إدارياً وإقتصادياً وسياسياً على أن يكون لها إتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية، وكان من بين الموقعين على الإحتجاج نائب طرابلس خير الدين عدره (3) .

في العام 1926 وخلال المفاوضات لعقد معاهدة فرنسية سورية، كان الوفد السوري يلح على فرنسا لتأمين منفذ لسورية على البحر المتوسط كطرابلس وصيدا بدلاً من الإسكندرونة ما دعا جريدة الأوريان (L’ORIENT) البيروتية، وهي لسان حال الفرنسيين إلى القول :

1- مها كيال و عاطف عطية، المرجع السابق ص 29-30.

2- سالم كبارة، طرابلس في ذاكرة الوطن، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004، ص 86.

3- عبد الرحمن البيطار، الوحدة السورية اللبنانية تحت الإنتداب الفرنسية، اليمامة، حمص، الطبعة الأولى، 1996، ص 38.

حتى لو تخلى لبنان عن طرابلس لسوريا فإن فرنسا لا يمكنها الرضى بذلك لأن خط النفط الذي تأخذ منه فرنسا يقع في طرابلس، وعندئذ سيقع في الأراضي السورية، إضافة إلى ذلك فإن فرنسا ترغب في إنشاء ميناء عسكري في طرابلس، وفي هذه الحالة فإن المعاهدة الفرنسية السورية تمنع فرنسا صراحة من أن يكون لها قوات في الأراضي السورية، وإذا أعادت طرابلس إلى سوريا فإن تعديلات جوهرية ستعاني منها المعاهدة (1) .

إن المدن اللبنانية المختلفة لم تتوقف عن طلب الوحدة مع سوريا، فقد تتابعت برقيات أبناء طرابلس إلى المفوض السامي قبيل سفره إلى باريس للمشاركة في مفاوضات المعاهدة مع سوريا، وطلبوا

إعادتهم إلى سوريا وربط مقدارتهم بها لأن مقاطعاتهم سلخت عنها بغير إرادتها، ولأن ميناء طرابلس هو الميناء الطبيعي للشام، وطلبوا تبليغ طلبهم إلى وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الأمم .

وقد رددت الجماهير في طرابلس الأهازيج المعبرة تذكيراً للوفد السوري :

هاشم بك الأتاسي أنت فاكر ولا ناسي

أوعا تنسى مطلبنا مطلبنا الوحدة السورية

لا تبيعونا بالكراسي

ولم يكن مطلب الأقضية الأربعة مناورة، وإنما كان مطلباً شعبياً جماهيرياً من الجانب السوري واللبناني، لذلك لم تتوقف المطالبة بتصحيح وضع هذه المناطق من السوريين ومن سكانها على حد سواء منذ فصلها، حتى أن الفرنسيين عند بداية مفاوضات المعاهدة كانوا يذكرون أن سوريا (بلاد الشام) كانت قبل الاحتلال الفرنسي تمتد من جبال طوروس إلى خليج العقبة، وأن هذا ما كان يؤمن به السوريون ويعرفه الفرنسيون، ولكن فرنسا جزأت حصتها من سورية إلى دويلات ولم يظهر إسم سورية كدولة إلا عام 1925 وكانت مساحتها 127000 كلم2 فقط (2) .

1- عبد الرحمن البيطار، المرجع السابق، ص 19.

2- المرجع السابق، ص ص 66-72.

وما زالت طرابلس منذ أن دخلت لبنان عام 1920 وصارت جزءاً منه، تضرب الرقم القياسي في عدد المرات التي هددت فيه لبنان بالإنفصال عنه، ما أعطاها سلاماً خاصاً للمساومة مع الحكومات المتعاقبة إستطاعت بفضله أن تكون دوماً هي الرابحة، إذ من يستطيع أن ينال من طرابلس أو يقاصص أو يجازي طرابلس، إذ أن طرابلس بعبع الجمهورية وساقها الحساس والجانب الثائر فيها (1).

ثانياً – الموقف من الإحصاءات السكانية 1921 و 1932

أ - إنقلاب التوازن بين الطوائف .

إن لبنان الكبير، كما أعلنه في خطابه الجنرال غورو إمتد من النهر الكبير إلى حدود فلسطين، ومن قمم السلسلة الشرقية حتى البحر المتوسط، فشمل متصرفية جبل لبنان التي حددها النظام السياسي عام 1864 وأقضية بعلبك وراشيا وحاصبيا، كما شمل المدن الساحلية التالية : طرابلس وبيروت وصيدا وصور هذا على الصعيد الجغرافي .

أما على الصعيد الديمغرافي فقد حصل تحول أساسي ترك أثراً بارزاً في الحياة السياسية، فعدم التجانس الطائفي إزداد بروزاً، ولم يعد للطائفة المارونية التفوق العددي الذي كان لها في المتصرفية،

ISSN: 2709-5312

في حين إزدادت نسبة السكان المسلمين نتيجة لضم مناطق إلى دولة لبنان الكبير غالبية سكانها من المسلمين، وهذا ما زاد في تعقيد المشاكل الطائفية .

ففي العام 1920 حصل تغيران مهمان الأول زيادة مساحة لبنان ستة آلاف كيلومتر مربع مساحة المتصرفية كانت حوالي 445كلم2 والثاني تبدل التوازن الطائفي، ففي جبل لبنان كانت الغالبية العظمى من المسيحيين وأكثرية هؤلاء الساحقة كانت من الموارنة، أما في المناطق التي ألحقت بالجبل فغالبية السكان كانت من المسلمين السنة والشيعة (2) .

1- إسكندر رياشي، قبل وبعد، دار الحياة، بيروت، 1953، ص 50.

2- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 111 .

ب - ردود فعل المسلمين والتوازن الطائفي الجديد .

إن قيام دولة لبنان الكبير كان نتيجة جهود المسيحيين وخاصة الموارنة، فالنشاط السياسي الذي قاده البطريرك حويك كان كافياً لإعطاء ملامح خاصة ذات طابع ماروني لولادة لبنان الكبير، فبالنسبة للمسيحيين عامة والموارنة خاصة، كانت الدولة الجديدة ثمرة نضال تاريخي مستمر من أجل الإستقلال والسيادة، وسط منطقة محكومة منذ قرون من أكثرية مسلمة، والإنتداب الفرنسي كان ضمانة لهم ضد حركة القوميين العرب، وجهة النظر هذه كانت وجهة نظر الغالبية العظمى من الموارنة وأكثرية المسيحيين، فقد كان هناك مسيحيون غالبيتهم من الروم الأرثوذوكس يطالبون مع المسلمين بالوحدة مع سوريا ويرفضون الإنتداب الفرنسي، غير أن فاعليتهم كانت محدودة . إن رفض الواقع الجديد من جانب المسلمين خاصة سكان المناطق التي ألحقت بجبل لبنان، فبالنسبة لهؤلاء كان لبنان الكبير دولة مصطنعة خلقها الموارنة وفرنسا ولذلك رفضوا الإنتداب الفرنسي وناضلوا من أجل تكوين مملكة عربية في سورية (1) .

لقد ارتكزت معارضة المسلمين لقيام دولة لبنان الكبير على عوامل إيديولوجية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية، إضافة إلى ذلك كان مسلمو المناطق التي ألحقت بجبل لبنان عام 1920 مرتبطين بسكان المدن السورية بروابط إجتماعية وإقتصادية وسياسية، فطيلة السنوات الأولى للإنتداب استمرت معارضة المسلمين للوضع الجديد وألحوا على المطالبة بضم مناطقهم إلى سوريا، وتعبيراً عن هذه المعارضة قاطعوا إحصاء سكان لبنان الكبير عام 1921 ورفضوا الحصول على الهوية اللبنانية كما رفضوا المشاركة في الحياة السياسية، وامتنعوا عن قبول الوظائف العامة في دولة لبنان الكبير (2) .ومن الملاحظ أن المسلمين السنة حلوا مكان الدروز في المعادلة الطائفية الجديدة، هذا التبدل حصل تحت تأثير عوامل متعددة ديموغرافية وإجتماعية وسياسية وإقتصادية، ففي الكيان اللبناني الجديد شكل السنة غالبية السكان إذ تجاوز عددهم عدد الدروز بكثير وحتى عدد الشيعة وقد حلوا في المرتبة الأولى بين المسلمين بسبب المركز المميز الذي تمتعوا به في الإمبراطورية العثمانية في الوقت الذي لم يكن

معترفاً فيه رسمياً بالطائفتين الشيعية والدرزية، فقد شغل السنة المراكز الرئيسية في الإدارات العامة في الولايات والمناطق التي ألحقت عام 1920 بجبل لبنان (3) .

1- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 113 .

2- غسان حليمي، المرجع السابق، ص86.

3- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 113.

ج - الموقف من إحصاء 1921

عندما قرر الجنرال غورو إحصاء السكان عام 1921 عارض السنة قراره، وكان ذلك القرار يرمي إلى إحصائهم في عداد سكان لبنان، بينما كان النصارى يسارعون إلى تسجيل أنفسهم وإلى الإصرار حتى على إحصاء المسيحيين المهاجرين (1) . أما المسلمون فقد رفضوا الإشتراك به بخاصةٍ في طرابلس، إذ كانت غير راضية عن وضعها الجديد في الجمهورية اللبنانية.

لقد حاول الفرنسيون إستمالة عبد الحميد كرامي ومن ورائه، ولكنه ما كان ليصدق الفرنسيين ويقول : " لا يمكنني لا التعاون ولا إجابة دعوة السلطات الإنتدابية كانت فرنسية أو لبنانية حتى إنني لا يمكنني أن أعترف بوجود دولة إسمها لبنان (2) .

- في توزيع السكان والطوائف : تميز جبل لبنان المتصرفية بكثافة سكانية شديدة بعكس المناطق الملحقة والتي خارج مدينة بيروت وطرابلس وصيدا كانت الكثافة السكانية ضئيلة جداً، أضف إلى ذلك أن توزيع سكان الجبل طائفياً في عام 1919 كان يعتمد بشكل خاص على الموارنة وبشكل عام على المسيحيين، وأعداد قليلة من الدروز دون سواهم، فقد قدر عدد سكان الجبل في ذلك العام بحوالي 414,800 نسمة موزعة كالآتي :

242,308 من الموارنة

52,356 من الأثوذوكس

31,936 من الكاثوليك

2,815 من البروتستانت

47,290 من الدروز

23,413 من الشيعة

14,529 من السنة .

ISSN: 2709-5312

1- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 115 .

2- هدى رزق ، المرجع السابق، ص 116 .

أما المناطق التي ألحقت بالمتصرفية عام 1920 فكانت الأغلبية الساحقة من سكانها من الطوائف الإسلامية عامة، ومن السنة والشيعة بشكل خاص، ففي بيروت قدر تعداد السكان عام 1921 بحوالي 91,498 مقيماً .

وتوزع 34,512 نسمة وهم سكان طرابلس على الطوائف اللبنانية على الوجه التالي :

24,738 من السنة 4,060 من الأثوذوكس 1,687 من الموارنة 171 من الكاثوليك 148 من البروتستانت (1) .

- بعض الملاحظات على إحصاء 1921 .

1- لا يجوز إعتبار هذا الإحصاء كما لو كان الحقيقة بعينها وهو إحصاء أعلن الفرنسيون أرقامة دون دقة علمية لأسباب طائفية معروفة .

2- لم تجر عملية إحصاء جميع المهاجرين اللبنانيين الذين كانوا يدفعون الضرائب في جميع المناطق، بل سيكتفي الإحصاء بايراد أعدادهم فقط فيما بعد ويركز على الجانب المسيحي دون سواه .

3- المقاطعات والتسميات القديمة لم تحدد بشكل دقيق وثابت كما هي عليه اليوم بالنسبة للتوزيع الجغرافي والقرى التابعة لكل مقاطعة .

4- يؤخذ من بعض الأرقام أن الإحصاء جرى بشكل عشوائي كأن يقدر عدد الدروز في مدينة طرابلس مثلاً بفرد واحد، وبخمسة دروز بالهرمل، وباثنين في مقاطعة عكار، وبثلاثة من الشيعة في طربلس ....ألخ وباعتقادنا أنه صادف مرور هؤلاء الأشخاص أثناء إجراء الإحصاء في هذه المناطق أو وضعوا هذه الأرقام بشكل إعتباطي، بالرغم من ذلك فسنحاول إثبات نوع من التوازن الجديد على صعيد الطوائف اللبنانية في الدولة التي أقامها الفرنسيون عام 1920 في لبنان، هذا التوازن سيضرب الإختلال الكبير والطائفة الكبيرة، المسيطرة بالنسبة لسكان المتصرفية ومع التنويه سلفاُ إلى أن الحقيقة التاريخية تفرض رفع أعداد الطوائف الإسلامية وصولاُ إلى الواقع الفعلي، فإن أرقام الفرنسيين بالذات بالرغم من تحيزها تعطي صورة عن الواقع الجديد (2) .

1- مسعود ضاهر ، المرجع ا لسابق، ص 51 .

ISSN: 2709-5312

2- المرجع السابق، ص 52 .

فإذا اعتمدنا أرقم إحصاء 1921 الفرنسي الرسمي تبين لنا أن سكان المناطق الملحقة كانوا يبلغون 320718 نسمة يتوزعون على الطوائف التالية :

106213 من السنة، 85049 من الشيعة، 43091 من الموارنة، 40720 من الأثوذوكس، 25994 من الكاثوليك، 9552 م الدروز، 2421 من البروتستانت، و 7678 من الأقليات . بحيث أصبحت النسبة الجديدة 200914 من الطوائف الإسلامية مقابل 112226 من الطوائف المسيحية . يضاف إليهم جميعاً 7618 من الأقليات . وقد قدر الفرنسيون سكان لبنان الكبير لعام 1921 بحوالي 710562 نسمة، منهم 579779 مقيماً و 130784 مهاجراً، يضاف إليهم 20250 أجنبياً تتمركز أكثريتهم الساحقة في بيروت .

ومن أصل 130784 مهاجراً لبنانياً، فإن 81243 منهم لم يدفعوا الضرائب كشرط فرضته إدارة الإنتداب للإعتراف بلبنانيتهم، لكن كونهم من المسيحيين بأغلبية ساحقة اعتبروا لبنانيين تجاوزا لشرط الإنتداب بالذات (1) .

د ـ الموقف من إحصاء 1932

في أواسط كانون الثاني 1932 أذاعت وزارة الداخلية بلاغاً في الصحف حددت فيه يوم 31 كانون الثاني موعداً لإجراء إحصاء عام لأهالي الجمهورية اللبنانية من مقيمين وغائبين مؤقتاً ومهاجرين، طالبة إلى السكان تحت طائلة العقاب في حال المخالفة ملازمة منازلهم في ذلك اليوم لمدة 24 ساعة من منتصف ليل السبت إلى منتصف ليل الأحد، لإستقبال اللجان الخاصة المكلفة بالطواف على البيوت لإحصاء أفراد كل عائلة وسائر الأشخاص المتواجدين معها من ضيوف وخدم، وللقيام أيضاً بتسجيل أسماء ذويها الغائبين مؤقتاً عن البلاد، وكذلك المهاجرين منهم وتاريخ هجرتهم والمكان المقيمون فيه في المهجر، وتحديد من منهم يدفع ضرائب في لبنان ومن لا يدفع . كان هذا الإحصاء هو الثاني والأخير (الأول جرى عام 1921) الذي شهده لبنان في عهد الإنتداب وقد جاء على حين غرة دون توضيح أو تفسير بحيث لم يفهم الشعب مراميه، فتصور بعض كبار السن في الأرياف ممن عاصروا عهد العثمانيين، أنه تمهيد لأخذ الشباب إلى العسكرية، وظن آخرون أنه تمهيد لفرض ضرائب جديدة، في حين هرعت السياسة الحاكمة العارفة بخفايا الأمور الى التسابق لتوجيهه واستغلاله بامل الافادة منه طائفيا" لاثبات حقها في احتلال المركز الأول في البلاد.

1- مسعود ضاهر ، المرجع السابق، ص 52 .

بعد مرور أسبوع على صدور البلاغ، وكان قد كثر اللغط حوله ولم تتكشف بعد كل المرامي الكامنة وراء الإحصاء، نشرت "السيار" بتاريخ 23ك2 تعليقا" بشأنه جاء فيه:

ISSN: 2709-5312

"00000 ان اهتمام الدوائر الحكومية بقضية الإحصاء هو لغاية واحدة لاعلاقة للوطن ولا للمسلمين والمسيحيين بها، إنها لاجل المنصب، فالذين استثمروا الإسلام بمناصبهم يطمعون الى رئاسة الجمهورية فيتمنون ان يسفر الإحصاء عن أكثرية محمدية ليصلوا الى كرسي الرئاسة، والذين استثمروا النصرانية بمناصبهم يطمعون في بقاء الأكثرية ليصلوا الى كرسي الرئاسة، اذن المسلمون والنصارى جميعهم مستثمرون يستثمرهم هؤلاء الافراد باسم الطائفية".

بعد هذا الشرح استدركت الصحيفة : "0000 الا ان لهذا الإحصاء فائدة وطنية مرتبطة باخواننا المهاجرين حيث ان معاهدة لوزان جعلت من الكثيرين من المهاجرين أناسا بلا جنسية وسيلة واحدة تنفع الوطن هي أن تسجلهم في الإحصاء الجديد" (1) .

ظهرت في تلك الاثناء في الصحف أيضا" أصداء عن المساعي التي يبذ لها الرسميون ومن يلوذ بهم هنا وهناك للتأثير في منحى الإحصاء.

القوى الوطنية في طرابلس كانت بين نارين بالنسبة للإحصاء، فهي لا تستطيع مقاطعته وتجاهله بالمرة، وليس بإمكانها الاقبال عليه بحرارة فيفسر موقفها وكأنه دعم وتأييد للشيخ محمد الجسر خصمها التقليدي المجاهر بصداقته للفرنسيين والسائر معهم في مقاومة الوحدة السورية.

من هنا كان حرص الوطنيين الطرابلسيين والحاحهم، حتى في هذه القضية، على التمايز وإعادة تأكيد تمسكهم بالوحدة في معرض اعلان موقف ما من الإحصاء، وقد تجلى ذلك في برقية أرسلها الى الصحف لفيف كبير من وجهاء الفيحاء، في مقدمتهم عبد الحميد كرامي والدكتور عبد اللطيف البيسار وسعدي المنلا تضمن النص التالي : " الإحصاء الذي تقوم به الحكومة ليس دليل على اعترافنا بلبنانيتنا انما هو إحصاء قسري يجري تحت طائلة العقاب القانوني، تدعمه قوة الحراب والسجون بالرغم من انه ستحصى نفوسنا فرغباتنا مسجلة بتضحياتنا في سبيل وحدة البلاد السورية." بعد وقوع الإحصاء أشار مراسل "السيار " في طرابلس الى :" أن الشباب الوطني في المدينة رغم الرداء الطائفي الذي احيطت به العملية قد طلب الى الشعب أن يكون فوق الطائفية."

1- نقولا الشاوي، المرجع السابق، ص 66.

كما ذكر"أنه وزعت نشرات بتوقيع " عصبة الشباب الطرابلسي السوري العربي" دعت الناس الى عدم الاعتراف بالجنسية اللبنانية وتسجل أسماؤهم على انهم سوريون عرب، ذكر أيضا" ان الزعيمين عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار لم يكتبا شيئا" في خانة الجنسية أي أنهما لم يقولا بأنهما لبنانيان وكذلك لم يقولا بأنهما سوريان كما فعل بعض الشباب الوطني في طرابلس .

نتائج الإحصاء أذيع بعضها مجزوءا" مشوشا" في نهاية الأسبوع الأول والثاني من شهر شباط، وقيل أن اللجنة العليا تتابع الفرز والتدقيق والمراجعة، أما النتائج الكاملة فلم تعلن رسميا" الا بعد ثمانية

أشهر، أي بعد أن نسي الناس الإحصاء، وكان قد أطيح بالدستور وطارت معه الانتخابات الرئاسية برمتها، ولقد بينت الأرقام التي نشرت أن مجموع عدد اللبنانيين المقيمين بلغ 793,396 نفسا" (مقابل 559,528 في احصاء 1921) .

تعداد المسيحيين من (موارنة وروم وأثوذوكس وروم كاثوليك وبروتستانت وأرمن أرثوذوكس وكاثوليك وسريان أرثوذوكس وكاثوليك وكلدان أرثوذوكس وكاثوليك) بلغ 391946 فرداً وتعداد المحمد يين بين سنة وشيعة ودروز بلغ 386459 فرداً يضاف إليهم 3588 من اليهود و 11403 من طوائق شتى أخرى .

أما عدد المهاجرين فقد بلغ 254987، وعدد الأجانب القاطنين في لبنان بلغ 61292، فيكون المجموع العام 1,109,675 (الأرقام مأخوذة عن تقويم البشير السنوي لعام 1934) .

بعد هذا الإحصاء اليتيم لم تجر أية محاولة لتعداد اللبنانيين عن طريق الصلة المباشرة بهم وفق ذلك الشكل الدقيق والمنظم من الإحصاء المعمول به في جميع دول العالم، في هذا الميدان أيضاً لعبت الحساسيات الطائفية والساسية دورها (1) .

إن من النتائج المباشرة لإحصاء 1932 أن تولد لدى بعض الزعماء المسلمين الطموح لتولي رئاسة الجمهورية عن طريق المناوبة بين المسلمين والمسيحيين طالما أن المسلمين باتوا يشكلون حوالي نصف سكان الجمهورية اللبنانية وكان على رأسهم الشيخ محمد الجسر صديق فرنسا .

1- نقولا الشاوي، المرجع السابق، ص ص 267-368 .

ترشح الشيخ محمد الجسر لمنصب الرئاسة الأولى ظناً منه أن صداقته لفرنسا سوف تساعده على تحقيق طموحه، وبأن لا تمانع سلطات الإنتداب في ترشيحه طالما لا يوجد نص دستوري يمنع من ذلك الترشيح، بالرغم من أن الشيخ محمد الجسر كان من أخص أصدقاء فرنسا إلا أن ترشيحه كان من شأنه أن يضع السياية الفرنسية في موقف حرج للغاية كما ورد في برقية المفوض السامي بونسو إلى وزير خارجيته بتاريخ 22 آذار 1932 .

" الدستور يسمح له بذلك ولكن نجاحه يضع الإنتداب في موقف حرج للغاية لذلك لا يمكنني أن أقف موقف اللامبالاة اتجاه هذا الحدث ."

هذا الترشيح جاء في وقت كانت المنافسة شديدة بين شخصين مارونيين هما بشارة الخوري وإميل إده، وكان من شأنهما إيصال الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية .

عارض كل من البطريرك أنطون عريضة والمطران أغناطيوس مبارك وبعض القوى المارونية ترشح الجسر، " لأن رئاسة الجمهورية يجب أن تكون هذه المرة لماروني بعد أن انتظرالموارنة منذ عام 1926 ".

ونظراً للمشاحنات السياسية والطائفية حول موضوع منصب رئاسة الجمهورية قام المفوض السامي الفرنسي "بونسو"(ponsot) بتعليق الدستور اللبناني في 19 أيار 1932 وحل المجلس النيابي والوزارة وثبت الرئيس شارل دباس رئيساً للجمهورية لأجل غير مسمى .

وقد أرسل المسلمون برقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وإلى رئيس وزرائه وإلى عصبة الأمم المتحدة في جنيف وإلى المفوض السامي الفرنسي طالبت كلها بأن يمارس المسلمون حقهم السياسي، وأن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة . حتى إن الشيخ الجسر الموالي لفرنسا إنتقد الممارسات الفرنسيةالطائفية التي تقوم على مبدأ إقامة وطن قومي مسيحي يضم أغلبية إسلامية في لبنان ويسمح أن تبقى دوماً هذه الأكثرية الإسلامية مغلوبة على أمرها، كما أن تفشيل فرنسا لمغامرة الجسر قد غذت الإنشقاقات الطائفية وراكمت مشاعر الحذر وعدم الثقة بين اللبنانيين، وأبانت البعد الدولي لأزمة الوحدة الوطنية (1) .

1- موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص-ص 107 – 109 .

ثالثاً- الموقف من صياغة دستور 1926.

1 - ردود الفعل المختلفة على صياغة الدستور.

في الثامن من كانون الأول سنة 1926 وصل مفوض فرنسي جديد هو هنري دي جوفنيل(1) إلى لبنان، ولدى وصوله دعا البرلمان إلى صياغة دستور، وشكل لهذه الغاية لجنة من نواب البرلمان مكلفة بإعداد نص الدستور، وقامت تلك اللجنة باستطلاع أراء مسؤولي الطوائف كافة لتأخذ بالإعتبار أراءهم بذلك الدستور.

ومما جاء في رد زعماء طرابلس : " بات معروفاً أن تطلعات طرابلس تقوم على رفض ضمها إلى لبنان الكبير المعلن عام 1920، والمطالبة بالإنضمام إلى سوريا الموحدة، حيث قررت الطائفة الإسلامية بالإجماع رداً على الأسئلة التي وجهتها إليها اللجنة الدستورية عدم المشاركة في صياغة الدستور اللبناني، وهي تكرر مطالبها العادلة بشأن إنضمامها إلى سوريا على قاعدة اللامركزية (2) .

كان المفوض السامي "دي جوفينيل" يرغب في إشراك كافة الطوائف اللبنانية في عملية صياغة الدستور، بهدف تأمين الولاء للبنان الكبير، لكن ممثلي المسلمين الذين اجتمعوا في نادي جمعية

المقاصد الخيرية قرروا بالإجماع رفض الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم بشأن الدستور، " لأن الأمة الإسلامية لا تقر بلبنان الكبير "

غير أن الأمر اللافت أن مفتي طرابلس الشيخ محمد رشيد ميقاتي كان مؤيداً للإشتراك في صياغة الدستور اللبناني، واعتبر الرافضين من المسلمين في طرابلس متهوسون في طلب الوحدة .

وعندما عقد المجلس التمثيلي جلساته لإقرار الدستور قدم النواب: " خالد شهاب صبحي حيدر خير الدين عدرا – عمر بيهم عمر الداعوق " إحتجاجاً حول المادة الأولى المتعلقة بحدود لبنان بفصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم، وجعلها حكومة مستقلة إدارياً وإقتصادياً وسياسياً، على أن يكون لها إتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية (3) .

---

1 – هنري دي جوفنيل : رابع مفوض سامي فرنسي على لبنان وسوريا ابان الانتداب الفرنسي للمنطقة وأول مدني يتولى هذا المنصب 1925-1926

2- هدى رزق ، المرجع السابق، ص 117 .

3- موسى إبراهيم ، المرجع السابق، ص 99 .

أراد هنري دي جوفينيل المفوض السامي الفرنسي في لبنان أن يكون للبنانيين دستور يشترك جميعهم بصياغة، فأرسل إلى القوى الإسلامية والوحدوية يطلب إليهم إبداء رأيهم بالدستور، فعقد إجتماع في دار جمعية المقاصد في بيروت حضرته القوى الإسلامية والوحدوية رفضت خلاله المشاركة في سن الدستور، وكرروا طلبهم بالوحدة السورية . كما أرسل وجهاء طرابلس كتابين أحدهما موقع من محمد ملك, حسين عويضة, أحمد الرافعي, وعبد اللطيف سلطان والأخرى موقعة من مفتي طرابلس وقاضيها .

- الأولى ترفض الإشتراك بإبداء الرأي وتصر على الوحدة السورية، ورفض الإنضمام لدولة لبنان الكبير .

- والثانية يجيب عليها القاضي والمفتي بأنهما لا يستطيعان الإجابة على الأسئلة " مجاراة للهوس في طلب الوحدة "، ومن جوابهما يتبين أنهما يؤيدان الإشتراك بصياغة الدستور، ومن المعروف بأن مفتي طرابلس الشيخ محمد رشيد ميقاتي قد عينه الإنتداب الفرنسي بعد إقالة كرامي من منصبه الإفتاء والحاكمية (1) .

فضلاً عن ذلك فقد أرسل مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا في 9 كانون الثاني (يناير) 1926 جوابه إلى رئيس المجلس النيابي موسى نمور، أشار فيه إلى أنه "تلقينا كتابكم المؤرخ في 24 كانون أول الماضي، ولدى عرضه على أعيان ووجوه ومفكري الطائفة، قرروا بالإجماع إستناداً الى رأي جميع المسلمين في بيروت عدم الإشتراك بمسائل الدستور، وإعادة النسخ الأربع، فاقتضى إعادتها إليكم مع

صورة تحوي القرار الذي وقع عليه بالإجماع، مرفوقاً بنسخة مطبوعة أشار إليها القرار المذكور تضمنت الأسباب الداعية لذلك . فإجابة لرغائب المسلمين بادرنا لإفادتكم بكل إحترام ".

كما طلبت مؤتمرات وشخصيات سياسية وإجتماعية دينية في صيدا وطرابلس وبعلبك وجبل عامل بنفس المطالب التي صدرت عن اجتماع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، و أعلن عمر الداعوق – نائب بيروت في المجلس النيابي إحتجاجه على استمرار فصل لبنان عن سوريا .

وكانت الممارسات الفرنسية والإتجاهات الطائفية في لبنان من جملة العوامل التي حدت بالمسلمين إلى التمسك بالوحدة السورية والتشبث بها (2) .

1- غسان حليمي ، المرجع السابق، ص 44 .

2- حسان حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1982 ص 20.

2 - إعلان دستور 1926 وأثره في طرابلس

أجبرت سلطات الإنتداب للبحث عن وسيلة أخرى لكسب تأييد الولايات المضمومة إلى متصرفية جبل لبنان، بعد أن فشلت محاولاتها السابقة إلى جانب موقف طرابلس المعاند للكيان اللبناني، فبادر عندئذ المجلس التمثيلي بعد مباركة من المفوض السامي إلى إنتخاب لجنة ضمت 12 عضواً من أعضائه مهمتها إعداد الدستور . ثم قامت اللجنة بتوجيه الأسئلة إلى رؤساء الطوائف الدينية وكبار الموظفين لإستشارتهم في كيفية إعداد الدستور وكانت الأسئلة المطروحة على الشكل التالي :

1- ما هو شكل الحكومة ؟ أملكي دستوري أو جمهوري ؟ ولماذا ؟

2- هل يكون التمثيل النيابي طائفياً أو لا لماذا ؟

3- إذا تقرر أن ينشأ مجلس شيوخ فهل ينتخب أعضاؤه إنتخاباً وعلى أية طريقة ؟

أو يعينون تعييناً ومن قبل من ؟ أو يكون بعضهم منتخباً وبعضهم معيناً وكم يكون عددهم ولماذا ؟

4- هل تراعي الطائفية وظائف الدولة وبنوع خاص في الوزارات ولماذا ؟

كان تضايق سلطات الإنتداب من عدم كسب تأييد المناطق المضمومة إلى دولة لبنان الكبير، يدفعها إلى إيجاد حلول أخرى في كل مرة، فعمدت إلى إنشاء دستور جديد سنة 1926 لعله يرضي الأقضية الساحلية ويتناسب مع مصلحتها الإنتدابية، فأصيبت بخيبة أمل جديدة حين رفض طالبوا الوحدة مع سوريا، وخاصة في طرابلس، الإجابة على الأسئلة التي وجهتها إليهم اللجنة التي ألفها المفوض السامي، والتي تتعلق بكيفية صياغة الدستور اللبناني، الذي ينص صراحة على الإعتراف بدولة لبنان الكبير والإنسلاخ عن سوريا وهذا ما لا يقرونه ولا يعترفون به ولا يتقبلونه .

ISSN: 2709-5312

ما عدا الشيخ محمد رشيد ميقاتي والقاضي عبد اللطيف سلطان اللذين كانا يظهران الميل للإشتراك في صياغة الدستور (1) .

لقد طير أهالي طرابلس البرقيات العديدة، ومن جميع الفئات، ترفض الرفض المطلق صياغة الدستور وتطالب بالإنضمام التام إلى سوريا .

1- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للنشر، طبعة رابعة، بيروت، 2013، ص 34 .

احتج المحامون والتجار والخياطون وغيرهم بإلحاقهم بلبنان، مع رفضهم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم وفي كل ما يتعلق بدستور 1926 وهذا بعض من الذين وجهوا البرقيات .

- نحن محامي طرابلس نطلب الإنضمام إلى الوحدة السورية، مؤيدين الفئات التي سبقتنا بهذا الطلب ونكرر إحتجاجنا على إلحاقنا بلبنان لأنه رغم إرادتنا. 13 يناير سنة 1926 .

- نحن تجار طرابلس نغتنم فرصة إستشارة بعض ذوات طرابلس من قبل المجلس النيابي اللبناني لسن دستور لا نعترف به، ونكرر طلبنا الوحدة السورية ونطلب عدم الإنفصال عن سوريا حيث ألحقنا مرغمين ..

- نحن عمال وتجار أصناف طرابلس نحتج على إستشارة بعض ذوات طرابلس من قبل المجلس النيابي اللبناني بسن دستور لا نعترف به، ونطلب إنفصالنا عن لبنان والإلتحاق بالوحدة السورية .....

- بمناسبة ورود الأسئلة على بعض الذوات فنحن المندوبين الثانويين الموقعين إمضاءنا أدناه نكرر طلب الإلتحاق بالوحدة السورية، ونحتج على إشراك بعض الذوات في سن الدستور ....

- نحن أرباب مهنة الخياطة بطرابلس نطلب الإنضمام إلى الوحدة السورية، ونؤيد من سبقنا بهذا الطلب، ونحتج على إلحاقنا بلبنان رغم إرادتنا .

- نحن ناشئة طرابلس نؤيد الهيئات الشعبية بطلب الوحدة السورية ونلح بطلب إرتباط طرابلس وملحقاتها بالوحدة السورية، ونحتج شديداً على ضمنا الإكراهي للبنان . وهكذا فشلت فرنسا في إرضاء الشعب لأنه كما تبين لم تقم بأية محاولة إلا بما يخدم مصالحها . عندئذ فما كان إلا أن أقرت الدستور اللبناني في 23 أيار 1926 .

لكن ومع هذا كله لم تكن الجمهورية ذات محتوى سيادة أو إستقلال تام، بل كما وصفها إسكندر رياشي في كتابه قبل وبعد " لها صور متعددة دستورية وغير دستورية وإنها ستكون مثل المرأة المستهترة تتعشق كل يوم رجلاً جديداً، وأنها ستكون معلقة على شفاه الدكتاتور الفرنساوي الذي كان إسمه المفوض السامي، والذي كان يكفيه أن يقول كلمة واحدة حتى يقلبها رأساً عل عقب (1) .

1- ليلى رعد، الإتجاهات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في مدينة طرابلس 1934 – 1959، رسالة ماجستير مكتبة السائح، الطبعة الأولى، طرابلس لبنان، 2013، ص 15.

ورغم كل الإعتراضات ناقش المجلس مواد الدستور فأقرت بنداً بنداً بعد الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية :

1- إختيار النظام الجمهوري ورفض النظام الملكي .

2- تأليف البرلمان من مجلسين ورفض المجلس الواحد .

3- رفض النظام الرئاسي

4- حصر مسؤولية مجلس الوزراء بالمجلس النيابي .

5- تحديد مسؤولية الحكومة إفرادياً وجماعياً في آن معاً .

6- إدانة النظام الطائفي من حيث المبدأ مع إعتماد التوازن الطائفي وحق الأقليات

7- الإنتخاب المباشر لتدعيم النظام الديمقراطي .

8- يحدد المركز النيابي الواحد عن كل عشرين ألف نسمة

9- تأليف مجلس الشيوخ، وتم الإتفاق على أن نصف المجلس إنتخابي والنصف الآخر معين .

10- تحديد ولاية البرلمان لست سنوات كاملة .

11- تحديد الدائرة الكبرى الإنتخابية أي المحافظة بشكلها الحالي .

12- اللغة العربية لغة رسمية وحيدة .

13- إستقلال القضاء .

14- حصر إقتراح القوانين بالبرلمان .

15- إلزامية التعليم (1) .

1- طارق قاسم ، تاريخ لبنان المعاصر، بيروت 2012، ص 63 - 64 .

وما تجدر الإشارة إليه أن الدستور اللبناني الذي أقر في المجلس النيابي في 23 أيار (مايو) 1926، والذي رفض المسلمون والوحدويون المشاركة في وضعه، إصطبغ بالصبغة الفرنسية والطائفية، فمن جهة شارك في وضع نصوصه ممثلون عن المفوضية الفرنسية، ومن جهة ثانية شارك في وضعه فريق لبناني موال للسلطة الفرنسية يأتي في مقدمتهم بترو طراد وميشال شيحا وشارل دباس، ويلاحظ بأن الدستور اللبناني كرس وجود الإنتداب الفرنسي وكرس العلم الفرنسي أيضاً علماً للبنان، و حرص على التأكيد على حدود لبنان كما أعلن عام 1920 بعد أن أعيدت اليه المناطق التي سلخت عنه بموجب بروتوكول 1861 الذي بموجبه قامت المتصرفية، كما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية .

ان المادة (12) من الدستور تنص على أن " لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الإستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون " ونصت المادة (95) على العدل والمساواة بين الطوائف.

"بصورة مؤقتة وعملاً بصك الإنتداب وإلتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة" .

ويمكن القول بأن الدستور اللبناني لم ينص مطلقاً على دين للدولة أو لرئيسها، غير أن الإتجاهات السياسية الفرنسية كانت تود تأمين إستمرار سيطرتها بكافة الوسائل على مقاليد الحكم (1) .

نشر الدستور اللبناني في الجريدة الرسمية في 12 ت1 1926، وكذلك نشر كملحق في التقرير الذي أرسلته الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم عام 1926، ثم أعادت عصبة الأمم نشره معدلاً عام 1930. أعطى الدستور للمفوض السامي صلاحيات واسعة فقد كانت سلطته فوق القانون والدستور اللبنانيين، وكان بإمكانه أن يلغي أي قانون تصدره السلطات التشريعيه، وأن يعطل بقرار منه مفعول الدستور وقد استعملت هذه الصلاحيات مرات عديدة (2) .

1- حسان حلاق، المرجع السابق، ص 69 .

2- طارق قاسم ، المرجع السابق، ص 67 .

مضبطة الأعيان والمسؤولين في طرابلس في 9 كانون الثاني (يناير) 1926 إلى رئيس المجلس النيابي، تضمنت رفض المشاركة في سن الدستور وطلب الإلتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية:

إلى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس النيابي اللبناني الأفخم

من المعلوم أن رغائب الأمة الطرابلسية هي رفض الإنضمام إلى لبنان الكبيرالذي أعلن سنة 1920 وطلب الإلتحاق بالوحدة السورية، وقد كررت إحتجاجاتها على هذا الإنضمام الذي جرى بالرغم عن إرادتها وبدون إستفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً إلى المفوضية العليا، وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الإنضمام وآخر إحتجاج لها ستقدمه بلائحة ممضاة من عموم الطرابلسيين إلى فخامة المفوض السامي، وعليه تقرر بالإجماع بمناسبة وصول الأسئلة الموجهة إلينا من اللجنة الدستورية أن نعيد تثبيت إحتجاجاتها السابقة على إلحاقها بلبنان ورفض الإشتراك في الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة المنوه عنها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني، ونؤيد ونكرر طلب الرجوع إلى ما كانت محتفظة لنفسها به بشأن الإلتحاق بالوحدة السورية في كل وقت وزمان، ولهذا لم نرَ بعد ذلك لزوماً لإعطاء الجواب على الأسئلة ولا إرسال مندوبين وإقبلوا يا حضرة الرئيس فائق إحتراماتنا .

- المكلف من قبل المفتي محمد ملك
- المكلف من قبل التجار ورئيس غرفة التجارة حسين عويضة

- المكلف من قبل البداية نائب الرئيس أحمد الرافعي
- المكلف من قبل القاضي لا بداء رأيه بالدستور عبد اللطيف سلطان(1)

1- حسان حلاق ، المرجع السابق، ص 148 .

3 ـ دفاع الشيخ محمد الجسر عن الدستور

بعد فوزه برئاسة مجلس الشيوخ ألقى الشيخ محمد الجسر خطاباً جاء فيه :

..... وأي شرف أكبر من تنفيذ أعمال قوم هدفهم خدمة الوطن وحفظ الدستور .

ان الدستور في البلاد هو نتيجة الحياة الإستقلالية لا يسعى الإنسان إلا للإستقلال سواء في داره أو عائلته أو دولته وهي منتهى درجات الإستقلال، فإذا ما حافظت بالقيام بوظيفتي على تنفيذ إرادة زملائي فكأني أخدم إستقلال بلادي وهو غاية الشرف، ولهذا فإنني أكرر الشكر سائلاً الحق تعالى أن يوفقنا خدمة دستورنا وحفظ بلادنا متفقين في العمل مع الجمهورية الفرنسوية الحرة التي تقوم بإرشادنا داخلياً وبحماية حقوقنا في الخارج .

فليحي الدستور

فلتقم الصداقة بين بلادنا والجمهورية المنتدبة (1) .

لقد أخذ المسلمون اللبنانيون بمن فيهم الطرابلسيون يتساءلون أيضاً بعد إعلان الستور :

- كيف يمكننا أن نستمر في رفضنا للكيان اللبناني بعد أن اعترفت الحركة الوطنية في سوريا ولو ضمنا بانسلاخه عنها في قبولها بمشروع المعاهدة الفرنسية – السورية .

- كيف نستمر في مقاطعة الإدارة اللبنانية في الوقت الذي نطالب فيه بحقوق مساوية في الإدارة مع سائر الطوائف .

لقد كان عدد كبير من المسلمين في الحكم مع الإنتداب يعانون بعض التمزق النفسي بين ولائهم الدولة وإنجذابهم نحو أمانيهم القومية (2) .

بالرغم من إقرار الدستور اللبناني في 23 أيار 1926 والذي حول لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية لم تنعدم الأصوات المطالبة بالوحدة السورية.

1- عبدالله إبراهيم سعيد، الشيخ محمد الجسر من مجلس المعوثان إلى رئاسات لبنان، الطبعة الأولى 2005 ص 140 .

2- باسم الجسر، ميثاق 1943، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، ص 58

شعر المسلمون أنهم غرباء في الدولة الجديدة، كما شعروا بأن الدستور اللبناني كرس وجود الإنتداب الفرنسي وكرس العلم الفرنسي أيضاً علماً للبنان، كما حرص الدستور على التأكيد على حدود لبنان كما أعلن عام 1920 كي يتكرس إنفصال لبنان عن سوريا دستوريا أيضاً . بالإضافة إلى ذلك فقد خرج الدستور طائفياً وكرس الطائفية كما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية . إن المادة 95 من الدستور حاولت أن تدخل الطمأنينة إلى نفوس المسلمين بتأكيدها على تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف وبتشكيل الوزارة .

ضمن هذا الدستور حدود لبنان ووحدته وهذا يعتبر خطوة في طريق الإستقلال الحقيقي، لذلك قبل به قسم من اللبنانيين على أنه أكثر ما يمكن الحصول عليه في إطار الظروف السياسية القائمة، غير أن قسماً من اللبنانيين خصوصاً أولئك الذين لم يقبلوا بالإنتداب أصلاً قد وجدوا في الدستور تكريساً شرعياً للإستعمار الفرنسي .

إستاء السوريون من نشر الدستور اللبناني بدون الإشارة إلى مطالبهم، واعتبروا أن "دي جوفينيل" قد تراجع عن تعهداته لهم عندما زار دمشق في 18 أيار، وأقنع حكومتها بالدخول في مفاوضات مع الحكومة اللبنانية حول تعديل الحدود على أن تتعهد بالإعتراف بلبنان دولة مستقلة (1) .

1- موسى إبراهيم ، المرجع السابق، ص 99 .

ISSN: 2709-5312

إستنتاج:

عارضت طرابلس كلياً الكيان اللبناني الجديد الذي اصطنعته السلطات الفرنسية عام 1920، حين ضمت إلى متصرفية جبل لبنان الأقضية الأربعة اضافة الى طرابلس – بيروت – صيدا وصور، إن المضايقات التي قام بها الشعب الطرابلسي بأجمعه ضد قيام دولة لبنان الكبير للإنفصال عنه والعودة إلى سوريا لتحقيق الوحدة العربية دفع الفرنسيين إلى إتخاذ الإجراءات التعسفية ضد الوطنيين .

على الرغم من الممارسات التي قامت بها السلطات الإنتدابية بقيت الفيحاء بغالبية زعمائها و أفرادها مصرين وبعناد للالتحاق بسوريا، ما أجبر فرنسا على التفتيش عن وسائل أخرى، علها تغير أهالي طرابلس وتلين رؤوس الوحدويين وتستحوذ على رضى المناطق الساحلية المضمومة، وبخاصة طرابلس فأنشأت لجنة إدارية في العام 1922 وعينت من طرابلس عثمان علم الدين .

وإستمرت المعارضة تتصاعد فأجبرت فرنسا على إيجاد طريقة أخرى هي إستبدال اللجنة بالمجلس التمثيلي والذي يجري على دورتين وتم ذلك خلال عامي 1923 و 1924 حيث أختير من طرابلس في المرة الأولى نور بك علم الدين وفي المرة الثانية خير الدين بك عدرة .

لم ترقَ تلك المحاولات لرجال طرابلس الوطنيين الذين أكدوا من خلال مذكرة رفعوها مع الوحدويين من المناطق الساحلية في العام 1923 إصرارهم على الوحدة مع سوريا فعمدت سلطات الإنتداب إلى إنشاء دستور جديد عام 1926 عله يرضي الأقضية الساحلية فأصيبت بخيبة أمل جديدة، حين رفض طالبو الوحدة مع سوريا وخاصة في طرابلس الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بكيفية صياغة الدستور فطيروا البرقيات من جميع الفئات التي ترفض صياغة الدستور .

كانت طرابلس تغتنم كل المناسبات للتعبير عن أمانيها برفض الإنتداب والإلتحاق بسوريا .

الخاتمة :

إعتبرت طرابلس مسألة ضمها إلى دولة لبنان الكبير وإنفصالها عن سوريا في أول أيلول 1920 ضربة موجهة لها في الصميم، لذلك رفضت الكيان اللبناني الجديد وعبرت عن ذلك في كل مناسبة تتيح لها سواء كان في مجال الأعياد ام في المؤتمرات الساحلية .

ثم تغيرت الأحوال وتبدلت الدعوات الوحدوية والإنفصال عن دولة لبنان الكبير إلى المطالبة باستقلال لبنان والسيادة التامة بعد أن تخلت الكتلة الوطنية السورية عنها بسبب مصلحتها إثر توقيع المعاهدة الفرنسية – السورية، الأمر الذي إنعكس على موقف الوحدويين فخفتت الأصوات العالية بشأن المطالبة بالوحدة مع سوريا إلى التشبث بالإستقلال والسيادة التامة على الأرض اللبنانية بالحدود الحاضرة والمعترف بها دولياً .

لقد عانت الفيحاء من الإهمال في جميع المجالات لدرجة الظلم بسبب المركزية الخانقة، وعدم قدرة مرفئها على إستقبال البواخر الكبيرة الذي كان عاملاً في سوء حالة طرابلس في جميع مرافقها الحيوية

لم تزل سياسة الإهمال مطبقة على الشعب الطرابلسي على الرغم من التضحيات التي قدمتها للكيان اللبناني، الذي حصر فوائده في العاصمة بيروت وبعض المناطق القريبة منها، إنها مأساة الأطراف في الأنظمة المركزية الذي يتحكم المركز فيها بجميع جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية، فيطال الحرمان مناطق الوطن الأخرى دون أن تستثنى منه حتى العاصمة الثانية في الدولة اللبنانية .

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم سعيد، عبدالله ، الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان إلى رئاسات لبنان، دار النهار الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005

- إبراهيم موسى، تاريخ لبنان السياسي الحديث والعاصر من عهد الإمارة إلى إتفاق الدولة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان

- بابا، محمد كامل، طرابلس في التاريخ، جروس برس، الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان 1995.

- بيطار، عبد الرحمن، الوحدة السورية اللبنانية تحت الإحتلال الفرنسي، اليمامة، الطبعة الأولى، حمص، سوريا، 1996 .

- جسر، باسم، ميثاق 1943، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان

- حلاق، حسان، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1982 .

- حليمي، غسان، رسالة ماجستير في التاريخ بعنوان عبد الحميد كرامي، الجامعة اللبنانية بيروت، لبنان 1984.

- خوري، بشارة خليل ، حقائق لبنانية، 3 أجزاء، منشورات أوراق لبنانية، تقديم اميل خوري، بيروت، 1960.

- رزق، هدى، لبنان بين الوحدة والإنفصال، بيسان، الطبعة الأولى، بيروت، 1988 .

- رعد، ليلى، الإتجاهات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في مدينة طرابلس 1934 – 1959، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، اشراف د . مسعود ضاهر، مكتبة السائح، الطبعة الأولى، طرابلس لبنان 2013.

- رياشي، إسكندر، قبل وبعد، دار الحياة، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 1953.

- زين، سميح، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ أقدم الأزمة حتى عصرنا الحاضر، مكتبة السائح، الطبعة الأولى، طرابلس 2010

- سليمان، عصام، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى،

- سليمان، محمود، الشيخ نديم الجسر، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، 1992 .

- سنجقدار، محمد، مذكرات طرابلسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 2015 .

- شادي، نقولا، طريقي إلى الحزب، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1984.

- صلح، رغيد، لبنان والعروبة وتكوين الدولة، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.

- ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الإجتماعي 1914-1926، دار المطبوعات الشرقية، الطبعة الثانية، بيروت لبنان 1984.

- طرابلسي، فواز، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 2013.

- فارس، وليد، التعددية في لبنان، الكسليك، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1979.

- قاسم، طارق، تاريخ لبنان المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.

- قبرصي، عبدالله، نحن ولبنان، مكتبة التراث الأدبي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1988 .

- كبارة، سالم، طرابلس في ذاكرة الوطن، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004.

- كوثراني، وجيه، الإتجاعات السياسية والإجتماعية في جبل لبنان والمشرق العربي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، طرابلس، لبنان، 1978.

- كيال مها، طرابلس من الداخل، دار مختارات ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.

- مراد، عادل، إسقرار النظام السياسي خيار اللبنانيين بيروت، لبنان 1991 .

- ميقاتي، محمد نور الدين، طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين، دار الإنشاء، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1978.

- نور الدين، زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1977.

- مواقع الكترونية :

http://data.bnf.fr/ark